مدير عام إدارة الأصول الإقليمية في شركة الوطني للاستثمار حسين شحرور في ندوة حول ترقية البورصة لمؤشر فوتسي

شحرور: 450 مليون دولار تدخل البورصة في ديسمبر 2018

محمود فاروق

قال مدير عام إدارة الأصول الإقليمية في شركة الوطني للاستثمار حسين شحرور، ان ترقية البورصة الكويتية في مؤشر فوتسي للأسواق الناشئة، وإمكانية ترقيتها أيضا إلى مؤشر MSCI للأسواق الناشئة، ستفيد الكويت بشكل كبير من تدفقات الاستثمارات الأجنبية.

جاء ذلك خلال ندوة أقامها بنك الكويت الوطني حول ترقية بورصة الكويت وإدراجها في مؤشر فوتسي (FTSE) للأسواق الناشئة، حيث تركز العرض على ثلاثة محاور رئيسية.

أولا: المحور الأول استراتيجيات الاستثمار غير النشط والتي تعرف بـ (Passive Investing) حيث تحدث د.شحرور باستفاضة عن الفرق فيما بين هذه الاستراتيجيات واستراتيجيات الاستثمار النشط (Active Investing) التي لا تعتمد اتباع أداء المؤشرات، بل بدلا من ذلك تحاول التفوق عليها. وعرض شحرور تحليلا معمقا حول الإقبال المتزايد على استراتيجيات الاستثمار غير النشط والذي يظهر بشكل جلي من خلال اتجاه تدفقات الأصول في جميع أنحاء العالم.

وتناول شحرور بالتحليل النمو الإيجابي لاستراتيجيات الاستثمار غير النشط وهو ما يعزز الأهمية المتنامية للمؤشرات المتبعة عالميا مثل مؤشرMSCI للأسواق الناشئة، ومؤشر فوتسي للأسواق الناشئة، واللذين يتبعهما حجم كبير من الأصول في الأسواق الناشئة.

ثانيا: المحور الثاني للندوة الدور الهام الذي يلعبه كبار مزودي المؤشرات العالمية في تشكيل الاستراتيجيات الاستثمارية والتأثير عليها عالميا، كما ناقش أيضا الأسس التي يستند إليها تصنيف البلدان، وقدم نظرة تفصيلية عن مكونات مؤشرات الأسواق الناشئة.

ثالثا: المحور الثالث من الندوة إلى ترقية بورصة الكويت إلى مستوى الأسواق الناشئة وآثارها في المستقبل. وقال شحرور إن الترقية التي أعلن عنها مؤخرا وإدراج بورصة الكويت في مؤشر فوتسي للأسواق الناشئة تشكل تطورا هاما بالنسبة لسوق الأسهم المحلي على أكثر من صعيد. إذ يتوقع أن تؤدي ترقية FTSE على الأرجح إلى تحسن شامل في بيئة الاستثمار في الكويت من خلال زيادة وجود المستثمرين المؤسسيين، وهو ما قد ينجم عنه إيجابيات متعددة مثل زيادة ثقة المستثمرين في السوق،

د.حسين شحرور

وتحسن السيولة، وارتفاع مستوى الشفافية والحوكمة.

وأضاف أن الترقية ستشكل دافعا لزيادة الطروحات الأولية، وزيادة التركيز على تحسين عائدات المساهمين، بالإضافة إلى إدخال أدوات جديدة إلى السوق مثل المشتقات وأدوات تحوط وغير ذلك.

وتحدث د.شحرور عن إمكانية دخول بورصة الكويت في مؤشر MSCI للأسواق الناشئة، الذي قد يتم في يونيو 2020، إذا قامت MSCI بترقية الكويت لمصاف الأسواق الناشئة في يونيو 2019، وهذه التطورات قد تعزز من الوضع الاستثماري بشكل عام في الكويت، ويوفر بالتالي للمستثمرين مجموعة مناسبة من عوامل الجذب الأساسية والمحفزات المتعلقة بتدفق الأموال.

وتوقع أن يساهم ارتفاع أسعار النفط والنظرة المستقبلية الاقتصادية الإيجابية والتي سينجم عنها نمو جيد في أرباح العديد من القطاعات الرئيسية، في دعم النظرة المستقبلية للكويت، وهو ما سيتم دعمه أيضا من خلال الشريحة الثانية من تدفقات فوتسي (المتوقعة أن تتراوح بين 400ـ450 مليون دولار)، وتسري اعتبارا من 24 ديسمبر 2018 (من المتوقع أن يشهد تاريخ 20 ديسمبر 2018 أغلبية التداول).

وأضاف أن هذه التطورات الهيكلية ستشكل عاملا مهما لدول الخليج ككل وتزيد من أهميتها للمستثمرين العالميين في المستقبل. ومن المرجح أن تؤدي زيادة الوزن المحتمل لأسواق المنطقة في المؤشر إلى جانب النسبة المنخفضة لملكية الأجانب في شركات المنطقة حاليا، إلى ارتفاع مستوى مشاركة المستثمرين من المؤسسات الأجنبية.

واختتم د.شحرور عرضه بنقاش عن المستثمرين المؤسسيين ودورهم في المساعدة على تقدم السوق.

وأوضح شحرور أن مديري صناديق الاستثمار النشطة عادة ما يحاولون الاستفادة من حدث الترقية بشكل عام ووضع أموالهم في الأسهم التي من المتوقع أن تكون جزءا من المؤشر. مشيرا إلى أن ذلك يتماشى مع ما شهدته بورصة الكويت من تسجيل زيادة بنسبة 80٪ في تدفقات الأموال الأجنبية في الأشهر الثمانية الأولى من عام 2018 مقارنة بنفس الفترة من عام 2017.

وأكد شحرور على أن التوقعات تشير إلى تدفق أجنبي كبير سجلته البورصة خلال شهر سبتمبر الماضي خاصة يوم 20 سبتمبر الماضي، موضحا أن بيانات البورصة حول حجم التداول طبقا لجنسية وفئة المتداولين ستوضح حجم التدفقات التي دخلت إلى البورصة خلال هذا الشهر.

80٪ زيادة تدفقات الأموال الأجنبية خلال 8 أشهر

الترقية ستزيد الطروحات الأولية وتدخل أدوات كالمشتقات

تقرير الشال

الاقتصاد الكويتي "هش".. وسيزيد هشاشته رفع تكلفة التمويل

قال تقرير الشال الاقتصادي إن مبررات «الفيدرالي الأميركي» لرفع سعر الفائدة الأساس على الدولار ربع نقطة مئوية الأربعاء الماضي هي التحوط من الضغوط التضخمية، حيث بلغ معدل التضخم للربع الثاني من العام الحالي 2,9٪ مع بلوغ مؤشرات أسواق المال مستويات غير مسبوقة، ويدعم تلك المخاوف نمو الاقتصاد بمعدلات عالية بلغت 4,2٪ للربع الثاني من العام الحالي، بينما بلغ معدل البطالة مستوى متدنيا عند 4٪، أو نحو مستوى العمالة الكاملة.

خلافا لقرار الفيدرالي، أبقى بنك الكويت المركزي سعر الخصم على الدينار الكويتي ثابتا عند 3٪ لاعتقاده بأن وضع الاقتصاد الكويتي في الوقت الحالي معاكسا لوضع الاقتصاد الأميركي، فبعد نمو سالب بحدود 2,9٪ في عام 2017، يتوقع له نمو ضعيف بحدود 1,5٪ للعام الجاري 2018. يزيد المخاوف النمو الضعيف للائتمان المصرفي للقطاع الخاص وفي وقت لدى المصارف فيه فائض من السيولة، بينما التضخم ضمن نطاق ضعيف وبحدود 0,8٪ للنصف الأول من العام الحالي. ويقول التقرير إن بنك الكويت المركزي يعتقد بأن الوضع الهش للاقتصاد الكويتي سيزيده هشاشة رفع تكلفة التمويل، ما يعني أن قلقه على النمو يفوق بمراحل قلقه من التضخم، وهو وضع يدعم الإبقاء على ثبات سعر الخصم. ومازال بنك الكويت المركزي يعتقد بأن لديه ما يكفي من مرونة ومصادر مالية لتعويض المصارف برفع سعر خصم أوراقها التجارية بنسبة مكافأة حتى تتمكن من رفع معدل الفائدة لتعويض أصحاب الودائع حتى لا تفقد ودائع الدينار جاذبيتها أمام ودائع الدولار بما يخفف من احتمالات النزوح من الدينار إلى الدولار.

وأضاف التقرير أنه من المؤكد أن الضغوط تزداد على بنك الكويت المركزي، فقد بلغ عدد المرات التي رفع فيها الفيدرالي سعر الفائدة الأساس على الدولار 8 مرات منذ 16 ديسمبر 2015، وافقه بنك الكويت المركزي خلالها 4 مرات، وخالفه مثلها، والنتيجة كانت تقليص فرق الفائدة بين العملتين بـ 1٪ لصالح الدولار.

ونعتقد أن بنك الكويت المركزي يراهن على احتمال تحقق نمو عال للاقتصاد المحلي في المستقبل القريب، تقدره وحدة المعلومات لمجلة «إيكونومست» بنحو 3,6٪، في 2019، وإن تزامن توسع الاقتصاد مع بعض الانفراج في الأوضاع الجيوسياسية، قد يتحرر البنك المركزي من الضغوط على قراره تقييد السياسة النقدية، بينما تصبح خياراته بالغة الصعوبة لو لم يتحقق المتوقع.

الوقت مناسب لإلغاء قانون ضمان الودائع

أشاد تقرير الشال الاقتصادي بتفوق بنك الكويت المركزي في قيامه بمسؤولياته بحدود سلطته، وحرصه على تبني سياسات استباقية في أوقات الرخاء، حيث تبدو حينها تشددا مبالغا فيه، ويثبت لاحقا بأنها ضرورة، من دونها كان من الممكن تعريض سلامة القطاع المصرفي والبلد لأزمة غير مستحقة. وفي تقريره الأخير حول الاستقرار المالي عن عام 2017، يشير إلى تحقيق تقدم إضافي في مؤشرات الاستقرار يجعل وضع النظام المصرفي الكويتي مأمون حتى عند خضوعه لاختبارات ضغط تحت سيناريوهات متعددة لحركة متغيرات الاقتصاد، الكلية والجزئية.

ويرى «الشال» بأن متانة القطاع المصرفي، والذي يعززه واقع استمرار نمو أصول القطاع المصرفي للنصف الأول من العام الحالي بنحو 1,6٪، ونمو ودائعه بنحو 3,4٪، ونمو أرباحه مقارنة بمستواها للنصف الأول من العام الفائت بنحو 16,8٪، وبلوغ أسعار النفط الكويتي حافة الثمانين دولارا للبرميل، ذلك يعني أن الوقت بات مناسبا لإلغاء قانون ضمان الودائع، هو قانون استمر 10 سنوات، بينما الأصل هو أنه استثناء في زمن أزمنة طاحنة، واستمراره ليس فقط عالي التكلفة على البلد من دون مبرر، وإنما هو معيب أدبيا ويشوه تنافسية وحدات القطاع، فالودائع موزعة ليست وفقا لتقدير كفاءة الوحدة المصرفية، وإنما ودائع مضمونة من الخزينة العامة للدولة.

وقال التقرير ان الأصول المصرفية حققت نموا في عام 2017 بحدود 7,4٪، والودائع زادت 7٪، وقاعدة التمويل صلبة ببلوغ الودائع لأجل نحو 64,7٪ من إجمالي الودائع بما يعنيه من استقرار مصادر تمويل الإقراض. وتزامن النمو الموجب مع تحسن في جودة أصول النظام المصرفي، فقد انخفضت نسبة القروض غير المنتظمة إلى مستوى أدنى قياسي عند 1,9٪ فقط، بينما كانت تلك النسبة قبل أزمة العالم المالية، أي في 2007، نحو 3,8٪، أي ضعف مستواها الحالي، وبلغت بعد الأزمة، أي في 2009، نحو 11,5٪. ورغم انخفاضها القياسي، بلغت نسبة تغطيتها 230٪، بينما بلغت نسبة تغطيتها نحو 87٪ قبل أزمة العالم المالية، وذلك التحسن اللافت لم يكن ليحدث لولا تعليمات شطب بعضها واقتطاع مخصصات إضافية بدت حينها غير ضرورية في زمن الرخاء، وتلك سياسات استباقية حصيفة.

يدعم ما تقدم، متانة وضع القطاع المصرفي، فمؤشر كفاية رأس المال بلغ في عام 2017 نحو 18,45٪، بينما متطلبات بنك الكويت المركزي لنفس العام 13٪، وبلغ مستوى الرفع المالي للقطاع 10,3٪ بينما متطلبات لجنة «بازل» بحدود 3٪، وذلك يوفر هامشا كبيرا للقطاع للتوسع في الإقراض.

36 مليار دينار التسهيلات الائتمانية للمقيمين بنهاية يونيو الماضي

ذكر تقرير الشال الاقتصادي أن رصيد إجمالي أدوات الدين العام (بما فيها سندات وعمليات التورق منذ أبريل 2016) قد انخفض بما قيمته 505 ملايين دينار مقارنة بمستواه في نهاية مارس 2018، ليصبح 3,992 مليارات دينار في نهاية يونيو 2018، أي ما نسبته نحو 11٪ من حجم الناتج المحلي الإجمالي الإسمي لعام 2017 البالغ نحو 36,3 مليار دينار (من دون احتساب 8 مليارات دولار قروضا أجنبية)، حسب ما ذكر بنك الكويت المركزي في نشرته الإحصائية النقدية الشهرية لشهر يونيو 2018.

وأوضحت النشرة أن متوسط أسعار الفائدة (العائد) على أدوات الدين العام لمدة سنة بلغت 2,750٪، لمدة سنتين 3٪، لمدة 3 سنوات 3,125٪، لمدة 5 سنوات 3,375٪، لمدة 7 سنوات 3,5٪ ولمدة 10 سنوات 3,875٪. وتستأثر البنوك المحلية بما نسبته 100٪ من إجمالي أدوات الدين العام (100٪ في نهاية مارس 2018).

وأضافت النشرة أن إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين المقدمة من البنوك المحلية في نهاية يونيو 2018 قد بلغ نحو 36,1 مليار دينار، وهو ما يمثل نحو 55,9٪ من إجمالي موجودات البنوك المحلية، بارتفاع بلغ 587,7 مليون دينار، أي بنسبة نمو ربع سنوي بلغت نحو 1,7٪ عما كان عليه في نهاية مارس 2018. وبلغ إجمالي التسهيلات الشخصية نحو 15,2 مليار دينار، أي ما نسبته نحو 42,2٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية (نحو 15,171 مليار دينار في نهاية مارس 2018) وبنسبة نمو ربع سنوي بلغت نحو 0,5٪. وبلغت قيمة القروض المقسطة ضمنها نحو 11,320 مليار دينار أي ما نسبته نحو 74,2٪ من إجمالي التسهيلات الشخصية، ونصيب شراء الأسهم ضمنها نحو 2,541 مليار دينار أي ما نسبته نحو 16,7٪ من إجمالي التسهيلات الشخصية، وبلغت قيمة القروض الاستهلاكية نحو 1,037 مليار دينار.

وبلغت التسهيلات الائتمانية لقطاع العقار نحو 8,030 مليارات دينار أي ما نسبته نحو 22,2٪ من الإجمالي، (نحو 7,996 مليارات دينار في نهاية مارس 2018)، أي أن نحو ثلثي التسهيلات الإئتمانية تمويلات شخصية وعقارية.

وتشير النشرة أيضا، إلى أن إجمالي الودائع لدى البنوك المحلية بلغ نحو 43,5 مليار دينار، وهو ما يمثل نحو 67,3٪ من إجمالي مطلوبات البنوك المحلية، بارتفاع ملحوظ بلغ نحو 1,354 مليار دينار عما كان عليه في نهاية مارس 2018، أي بنسبة نمو ربع سنوي بلغت نحو 3,2٪ نتيجة ارتفاع قيمة ودائع القطاع الخاص بنحو مليار دينار. ويخص عملاء القطاع الخاص من تلك الودائع بالتعريف الشامل، أي شاملا المؤسسات الكبرى، مثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ـ لا يشمل الحكومة ـ نحو 36,5 مليار دينار أي ما نسبته نحو 84٪، ونصيب ودائع عملاء القطاع الخاص بالدينار منها نحو 33,783 مليار دينار.

الكويت تشارك في مؤتمر الطاقة العربي الـ 11 بالمملكة المغربية

م.بخيت الرشيدي

أعلنت وزارة النفط أن وزير النفط ووزير الكهرباء والماء م.بخيت الرشيدي سيشارك في الجلسة الوزارية الأولى من مؤتمر الطاقة العربي الـ 11 الذي سيعقد من 1 الى 4 أكتوبر المقبل بالمملكة المغربية.

وقالت الوزارة في بيان صحافي ان هذه الجلسة الوزارية ستتناول عدة محاور أهمها التحولات في أسواق النفط والغاز الطبيعي وانعكاساتها على الدول العربية المصدرة للنفط، مشيرة الى أن الوزير الرشيدي سيترأس الجلسة الفنية الثانية التي تتناول الصناعات البترولية اللاحقة عربيا وعالميا.

وأفادت بأن وزير النفط سيتوجه اليوم (الأحد) على رأس وفد رسمي إلى المغرب للمشاركة في المؤتمر، موضحة أن الوفد سيضم سفير الكويت لدى المملكة المغربية عبداللطيف اليحيا ووكيل وزارة النفط بالوكالة الشيخ طلال ناصر العذبي الصباح والوكيل المساعد للشؤون الاقتصادية بالوكالة محمد الجويسر ومدير إدارة بحوث الطاقة بالوكالة فؤاد المحمد ومراقب العلاقات العامة ومراقب الإعلام البترولي بالإنابة الشيخة تماضر الخالد.

وأضافت ان المؤتمر سيحظى بمشاركة وفود رسمية من الدول العربية برئاسة وزراء الطاقة والنفط والغاز والكهرباء في الدول العربية إضافة إلى نخبة من الأمناء العامين في المنظمات الدولية والعربية المتخصصة بالطاقة والاقتصاد إلى جانب مشاركة الخبراء والمتخصصين في صناعة الطاقة والبترول من العرب والأجانب.

وعقد المؤتمر الأول في شهر مارس عام 1979 في مدينة أبوظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة تحت شعار «العرب وقضايا الطاقة» انتهاء بمؤتمر الطاقة العاشر الذي عقد في ديسمبر 2014 في أبوظبي تحت شعار «الطاقة والتعاون العربي» الذي اتفق الجميع على جعله شعارا موحدا لكل مؤتمرات الطاقة العربية.

المكسيك ترجح اتفاقاً أميركياً ـ كندياً حول التجارة الحرة

أ.ف.ب: قال وزير الاقتصاد المكسيكي إلديفونسو غواجاردو، إن الولايات المتحدة وكندا قد تتوصلان إلى اتفاق لإصلاح اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية (نافتا) خلال الساعات المقبلة.

ولدى تسليمه لمجلس الشيوخ نص الاتفاقية التجارية الثنائية، التي تفاوضت المكسيك مع الولايات المتحدة بشأنها في أغسطس، أكد غواجاردو أنه «للمرة الأولى هناك جهد حقيقي من جانب الأطراف» بهدف التوصل إلى اتفاق.

وتابع: «في الساعات الثماني والأربعين المقبلة، سنعرف ما إذا كنا نتجه نحو نص (اتفاق) ثلاثي» بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك.

الهيئة العامة للصناعة

إعلان

تعلن الهيئة العامة للصناعة
للسادة المتقدمين بطلبات عبر موقع
الهيئة العامة للصناعة الإلكتروني
لمواقع مقالع الرمال (دراكيل الرمل)

عن فئة الشركات والمؤسسات الوارد نشاط تجارة الرمال (الدركال) ضمن أغراضها التجارية في منطقة المطلاع مراجعة الهيئة العامة للصناعة خلال أسبوعين من تاريخه لتقديم المستندات المطلوبة لتخصيص مقالع الرمال وفقاً للقرار الوزاري رقم 2018/4 في شأن قواعد وضوابط التخصيص المؤقت لمواقع الرمال في منطقة المطلاع، وهي كالتالي:

1 - كفالة بنكية بقيمة 20000 د.ك (عشرين ألف دينار كويتي).

2 - ما يثبت ورود نشاط تجارة الرمال ضمن الأغراض التجارية للشركة.

وذلك تمهيدا لإجراء قرعة اختيار مواقع القسائم للمستوفين لشروط التخصيص.